دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

[1] سواحلية إيمان ، [2] قايدي خميسي ، [3] ملالة إيمان *

[1] طالبة دكتوراه، (مخبر LERDR، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج)، (الجزئر)
imene.souahlia@univ-bba.dz ✉
https://orcid.org/0009-0004-0134-4283

[2] أستاذ التعليم العالي، (مخبر LEZINRU، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج)، (الجزئر)
khemissi.g@univ-bba.dz ✉
https://orcid.org/0000-0002-7636-3719

[3] أستاذ محاضر أ، (مخبر LERDR، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج)، (الجزئر)
imane.melala@univ-bba.dz ✉
https://orcid.org/0000-0001-8761-5865

استلم في: 2024/10/28

قبل في: 2025/01/21

نشر في: 2025/01/30

* **المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

سواحلية إ., قايدي خ & ., ملالة إ. (2025). دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023). *دراسات العدد الاقتصادي*, *16*(1).
https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4131

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4131

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر باعتبارها دولة من الدول التي تركز بشكل كبير على المداخيل الريع النفطي، حيث تناولنا في دراستنا ماهية التنويع الاقتصادي وأشكاله، فضلا عن استعراض متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي. وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن سياسات التنويع الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر لاقت نجاحا نسبيا على الرغم من النمو الضعيف في المؤشرات الاقتصادية؛ وتبرز ضرورة دعم الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية لتحقيق تنويع حقيقي ومستدام، بالإضافة إلى بناء وإنشاء صناعات جديدة تتمتع بقيمة اقتصادية في مختلف القطاعات، كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع صادرات من السلع، وتنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل من خلال الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، ناتج محلي إجمالي، صادرات، إيرادات، جزائر.

تصنيف JEL: O49, E01, E60

An Analytical Study of The Reality of Economic Diversification in Algeria During the Period (2010-2023)

Imene SOUAHLIA [1], Khemissi GAIDI [2], Imane MELALA [3 *]

[1] PhD Student, (LERDR Laboratory, University Mohamed El Bachir El Ibrahimi of Bordj Bou Qrreridj) (Algeria)
✉imene.souahlia@univ-bba.dz
https://orcid.org/0009-0004-0134-4283
[2] Professor, (LEZINRU Laboratory, University Mohamed El Bachir El Ibrahimi of Bordj Bou Qrreridj) (Algeria)
✉ khemissi.g@univ-bba.dz
https://orcid.org/0000-0002-7636-3719
[3]Associate professor A, (LERDR Laboratory, University Mohamed El Bachir El Ibrahimi of Bordj Bou Qrreridj) (Algeria)
✉ imane.melala@univ-bba.dz
https://orcid.org/0000-0001-8761-5865

Received: 28/10/2024

Accepted: 21/01/2025

Published: 30/02/2025

* ***Corresponding Author***

Citation:

SOUAHLIA , I., GAIDI, K., & MELALA , I. (2025). An Analytical Study of The Reality of Economic Diversification in Algeria During the Period (2010-2023). *Dirassat Journal Economic Issue*, *16*(1). https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4131

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License.

https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4131

Abstract

This research aims to diagnose the reality of economic diversification in Algeria as a country that heavily relies on oil rent revenues. In our study, we addressed the concept of economic diversification and its forms, as well as reviewed the requirements for activating the economic diversification policy. We reached a set of results, the most important of which is that the economic diversification policies that Algeria has adopted have achieved relative success despite the weak growth in economic indicators. To achieve real and sustainable diversification, it is necessary to support economic structural reforms, in order to build and establish new industries in various sectors with economic value. The study also recommended the need to diversify exports of goods, diversify sources of revenue, and reduce reliance on financing through oil royalties.

Keywords: Economic diversification, Herfindahl-Hirshman Indicator, Gross Domestic Product, Exports, Revenues, Algeria.

JEL classification codes: O49, E01, E60

مقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي من أبرز المواضيع التي لاقت اهتماما بحثيا متزايدا في السنوات الأخيرة ومحور رئيسي في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، خاصة بالنسبة للدول النامية أحادية القطاع التي تعتمد أساسا على البترول في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسبة تتجاوز 90%، وهو ما يعيق نمو وتطور اقتصادها، ويجعلها عرضة لأزمات اقتصادية دورية، بسبب تذبذب أسعار البترول التي يشهدها العالم من حين لآخر، والذي يؤدي بدوره إلى تراجع في إيرادات هذه الدول.

وتعد الجزائر واحدة من بين الدول النامية المصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه بشكل أساسي في إيراداتها، حيث أن صادرات قطاع المحروقات تمثل أساسا جل صادرات الجزائر، وأن تطور صادراتها خارج هذا القطاع ضعيف جدا، وعليه تطرح بقوة مسألة التحول من اقتصاد يرتكز على قطاع واحد إلى تنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات، والتي تعتبر أولوية قصوى لاستراتيجية التصدير بهدف التحول نحو تنويع المنتجات الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المتزايدة والخطط التنموية الطموحة التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2010-2023 إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، وبالتالي يثير هذ الوضع تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية السياسات المتبعة في تحقيق التنويع الاقتصادي والمعوقات التي تحول دون ذلك، والمؤشرات الحقيقية التي تعكس هذا الواقع، ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة:

ما مدى تحقيق تنويع اقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023؟

يتفرع على هذه الإشكالية التساؤلين الفرعيين الآتيين:

- ما هي أبرز الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2010-2023؟
- ما هي المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023؟

ولتحليل هذه الإشكالية والإجابة عليها قمنا بوضع الفرضية الأساسية الآتية

حققت الجزائر مستويات تنويع اقتصادية منخفضة خلال الفترة من 2010 إلى 2023

وتتفرع عنها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- تبنت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق التنويع الاقتصادي تقوم أساسا على النموذج الجديد للنمو الذي تبنته؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والإيرادات العامة من أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2010-2023.

ومن بين الدراسات التي تناولت الموضوع بالدراسة:

- دراسة سليم مجلخ ووليد بشيشي بعنوان: "قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019"، Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد 16، العدد 01، 2022، والتي حاول الباحثنا من خلالها تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي كإحدى السياسات الاقتصادية، التي أصبحت ضرورية وحتمية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، خلال تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف وهشاشة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة سليمة غدير أحمد وعائشة سلمة كيحلي بعنوان " واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021)"، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، ديسمبر 2022، والتي حاولت من خلالها الباحثتين إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكذا السياسات المنتهجة لتحقيقه للخروج من الاقتصاد الأحادي باعتباره مؤشر يبرز قدرة أي دولة في تنويع قطاعاتها الاقتصادية، واعتمدت هذه الدراسة على مؤشر هيرفندال – هيرشمان لكل من التنوع القطاعي وتنوع الصادرات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه وبالرغم من البرامج التي تبنتها الجزائر لتحقيق تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على قطاع المحروقات.
- دراسة بن علية فتيحة وأمينة بن تركي بعنوان "دراسة واقع التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2016-2021"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2023، والتي حاولت من خلالها الباحثين تسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2016-2021، بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان، من خلال قياس مدى التنويع الاقتصادي الوطني للمؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار الناتج المحلي الخام، الصادرات، إيرادات الموازنة العمومية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لازالت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط وأن سياسة التنويع الاقتصادي المجسدة لم تسفر على النتائج المرجوة منها رغم الجهود المبذولة، وتوصي بوضع برنامج وطني شامل لتحفيز القطاعات الاقتصادية.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها تعالج موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، إلا أنها تختلف عنها في المؤشرات التي اعتمدت عليها لتحليل التنويع الاقتصادي والتي تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والإيرادات العامة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2023.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على أهم الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي؛
- إبراز واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- التعرف على استراتيجية المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وللإجابة على هذه الإشكالية فإن هذه الدراسة تستعرض الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدة في ذلك على المنهجين الوصفي والتحليلي، ومن خلال تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- ماهية التنويع الاقتصادي؛
- واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي

ماهية التنويع الاقتصادي:

مفهوم التنويع الاقتصادي:

لقد تعددت تعريفات التنويع الاقتصادي واختلف الباحثون والأكاديميون في تحديد مفهومه، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المستويات التي يتناولها بين المستوى الوطني والمستوى الدولي؛ ففي حين يربطه البعض بتنويع الإنتاج، يربطه آخرون بتنويع هيكل الصادرات السلعية، في حين عرفته منظمة الأمم المتحددة لتغير المناخي (UNCC): بأنه عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وإيجاد قطاعات جديدة مولدة للدخل وتنويع الاسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، ويرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة عن طريق توجيه الاقتصادي نحو قطاعات مختلفة أو أسواق متنوعة. (فرج، 2018، صفحة 165).

كما يمكن تعريفه بأنه عملية تقليل الاعتماد على المورد، والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وتكوين قاعدة إنتاجية متنوعة، مما يعمل على بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، أو هو عبارة عن عملية توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا. (كورتل، 2019، صفحة 6)

كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي من ناحية الاقتصاد السياسي عموما بأنه تنويع الصادرات وعلى وجه الخصوص السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار وتذبذبات الكمية، والبحث عن فرص جديدة لتنويع وتطوير المنتجات داخل نفس القطاع، أو تشجيع التحول إلى قطاع أو صناعة إلى أخرى(Martin, 2013, pp. 4-5) .

أشكال التنويع الاقتصادي:

يشمل التنويع الاقتصادي الأشكال التالية: (NDJAMBOU, 2013, pp. 84-86)

- التنويع الأفقي: يقصد به مشروع تصنيع المنتجات والخدمات الحديثة، وظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يتوافق ويتكامل مع الخبرات والتقنيات الانتاجية المكتسبة.
- التنويع الرأسي أو العمودي: يقصد به تصنيع مجموعة منتجات نصف مصنعة أو مواد أولية تدخل في تصنيع المنتجات الحالية في قطاع معين، أو التوجه إلى عملية إنتاج أو صناعة منتجات جديدة في نفس القطاع.
- التنويع الجانبي: أحدث أشكال التنويع، هي عملية الدخول في نشاط إنتاجي جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات أو الخدمات الحالية، تستهدف أسواقا جديدة.

- التنويع الشامل: من خلاله يتم التوسيع في تشكيلة المنتجات الحالية واختراق أسواق جديدة في نفس الوقت.
- التنويع الجغرافي: يقصد به تصدير المنتجات في مناطق جغرافية جديدة، والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
- التنويع المالي: هو شكل من أشكال التنويع الذي يقوم أساسا على توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، بهدف الحد من مخاطر الاستثمار.

مؤشرات تقييم وقياس التنويع الاقتصادي:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي وهي: (نبيلة، 2018، الصفحات 182-183)

- درجة التغير الهيكلي: تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن؛
- الإيرادات: تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية؛
- الصادرات: نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا، ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني؛
- الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

استخدمت عدة مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي، ويعد مؤشر هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirshman من أكثر المؤشرات استخداما، ويستخدم لقياس التنويع في تركيبة وبنية ظاهرة ما، ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الاجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال. وقد استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N: عدد النشاطات؛

Xi : قيمة المتغير في النشاط (i)؛

X: القيمة الإجمالي للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمته بين (0-1)، فإذا كانت قيمته تساوي الصفر دل على أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإذا كان يساوي واحد دل على أن التنوع معدوم، بمعنى كلما اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على ضعف التنويع الاقتصادي.

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائري:

تتضمن الدراسة تقديرا لمعامل هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي للمتغيرات التالية: وهي الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الإيرادات العامة، باعتبارهم مؤشرات تعكس واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

التنويع في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على توزيعه على أربعة قطاعات تساهم فيه ألا وهي: قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة، قطاع الأشغال العمومية، ويوضح الجدول المقابل نسبة الإسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2010-2023.

جدول(1)

الإسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (نسبة مئوية %)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع المحروقات	قطاعات أخرى	قطاعات أخرى			
			قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية
2010	100	34,9	58,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2
2011	100	35,9	58,2	8,1	4,6	9,1	20,1	16,3
2012	100	34,2	59,2	8,8	4,5	9,2	20,4	16,3
2013	100	29,8	62,7	9,8	4,6	9,8	23,1	15,3
2014	100	27	68,1	10,6	5	10,8	25,2	16,5
2015	100	18,8	73,1	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4
2016	100	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5
2017	100	19,6	72,6	11,8	5,5	11,7	27,4	16,3
2018	100	22,3	77,7	11,9	5,4	11,5	26,6	14,7
2019	100	19,5	80	12,3	5,7	12,2	27,0	15,5
2020	100	13,9	86,1	13,8	6,2	12,8	27,2	17,3
2021	100	22,2	77,8	12,2	5,6	11,7	25,7	15,4
2022	100	31,1	68,9	11,6	4,9	10,5	22,2	13,3
2023	100	16,1	78,6	12,9	7,8	12,9	20,5	8,2

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022)

يوضح الجدول السابق أن اقتصاد الجزائر يعاني من ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبته 34.9% عام 2010 وأصبحت 16,1% عام 2023، وكانت أكبر مساهمة للقطاع سنة 2011 بنسبة 36,1%، وفي المقابل تزايدت نسبة إسهام قطاع الفلاحة والتي كانت نسبتها تعادل 8,5% عام 2010 وأصبحت نسبتها 12,9% عام 2023، في حين انخفضت نسب مساهمة باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، حيث انخفضت نسبة إسهام قطاع الصناعة من 5,1% عام 2010 إلى 4,9% عام 2022 لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2023 حيث بلغت ما نسبته 7,8%، كم ارتفعت نسبة مساهمة البناء والأشغال العمومية خلال فترة 2014-2023، مما يعني أنه حدث تنويع يذكر في نسب مساهمات القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤكد معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي ذلك، وتبرز نتائج في الشكل التالي:

شكل(1)

معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

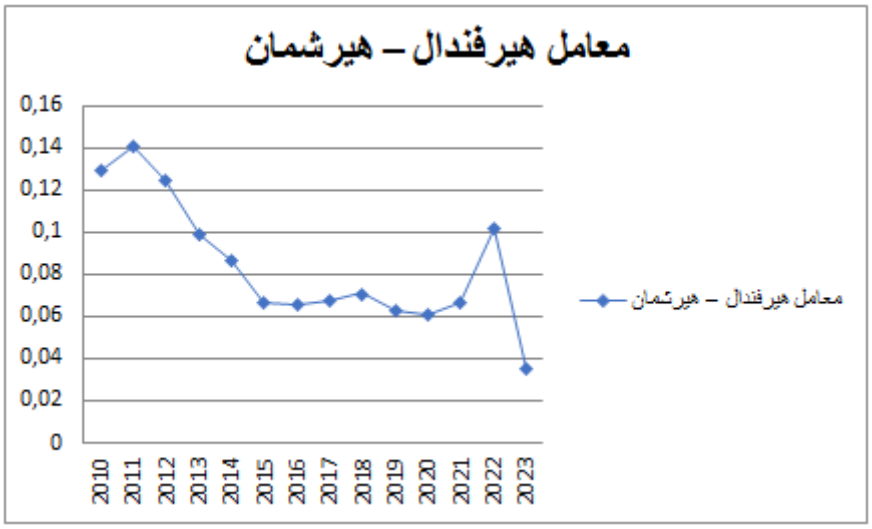

المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (02)

يتضح من خلال الشكل السابق أن قيمة المعامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الناتج المحلي بالجزائر عرف اتجاها تنازليا خلال الفترة 2010-2020، حيث انخفض من 0,129545 سنة 2010 إلى 0,053688 سنة 2020، مما يعني انخفاض التركيز في الناتج المحلي الإجمالي على قطاع واحد، وارتفاع قيمة مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدل على أن الجزائر حققت انجازات مهمة في تطبيق استراتيجية التنويع في مصادر دخلها وبذلت جهودا ملموسه تظهر نتائجها في تطور إسهامات قطاعات خارج قطاع المحروقات في تنويع الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت قيمة المؤشر في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي، ليعود إلى الانخفاض في سنة 2023.

تنويع الصادرات:

يتطلب تحليل تنويع الصادرات الوقوف على التغيير الهيكلي في بنية الصادرات السلعية، وتكمن أهمية تنويع الصادرات في كونها المحفز الرئيسي لنمو الاقتصاد، وتعمل على تقليل المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة تذبذب أسعار البترول، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على صادرات قطاع المحروقات والتي تعتبر أساس صادرات الجزائر.

يعتمد تحليل الصادرات في الجزائر على البنية السلعية الموزعة على سبع مجموعات والمتمثلة في: المحروقات، المواد الغذائية، مواد أولية، المواد نصف مصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية. والنتائج يوضحها الجدول الموالي:

جدول(2)

هيكل الصادرات السلعية في الجزائر (نسبة مئوية %)

السنوات	إجمالي الصادرات	قطاع المحروقات	خارج قطاع المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	100	97,20	2,80	0,53	0,29	1,89	0,00	0,05	0,06
2011	100	97,10	2,90	0,48	0,22	2,03	0,00	0,05	0,02
2012	100	97,18	2,82	0,43	0,23	2,09	0,00	0,04	0,02
2013	100	96,72	3,28	0,61	0,16	2,44	0,00	0,04	0,03
2014	100	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,00	0,02	0,02
2015	100	94,15	5,85	0,68	0,30	4,74	0,00	0,05	0,03
2016	100	94,00	6,00	1,10	0,28	4,37	0,00	0,18	0,06
2017	100	94,51	5,49	0,99	0,21	4,01	0,00	0,22	0,06
2018	100	94,62	5,47	0,91	0,23	3,95	0,00	0,22	0,08
2019	100	94,15	5,89	1,16	0,27	4,09	0,00	0,23	0,10
2020	100	91,29	8,74	1,99	0,32	5,87	0,00	0,35	0,17
2021	100	88,36	11,85	1,49	0,47	9,02	0,00	0,49	0,16
2022	100	90,99	9,11	0,41	0,40	7,75	0,00	0,13	0,17
2023	100	91.13	9.12	0.41	0.40	7.76	0.00	0.13	0.17

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2022،2021،2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،2012،2011)

يمثل الجدول إسهام مختلف القطاعات في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة مئوية(%)، عرفت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية ارتفاعا مقارنة مع نسبة مساهمة صادرات القطاعات الأخرى، وهو

ما يدل على عدم التنوع في هيكل صادرات الجزائر وعدم فك الاعتماد شبه التام على قطاع المحروقات، إذ بلغت نسبها 97,2% سنة 2010، ثم انخفضت نسبة مساهمتها سنة 2023 إلى 91,13%، وهذا ما يدل على تقليل اعتماد الجزائر على صادرات قطاع المحروقات إلا أن نسبة التغير ضعيفة جدا حيث لا تزال صادرات قطاع المحروقات أساس صادرات الجزائر وهذا ما يجعلها عرضة لمخاطر تذبذب أسعار النفط على مستوى السوق العالم، وهذا ما أكدنخ أزمة أسعار النفط سنة 2014 والتي أدت إلى انخفاض إجمالي الصادرات من 61172 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 35138 مليون دولار أمريكي سنة 2015، بالإضافة إلى انخفاض صادرات المحروقات من 58362 مليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 33081 مليون دولار أمريكي سنة 2015، فتكون بذلك غير مستقرة اقتصاديا وغير مستدامة.

يظهر من خلال الجدول أن نسبة صادرات خارج قطاع المحروقات لم تتغير بشكل ملحوظ خلال 13 سنة، مما يدل على أنه لم يحدث تنويع يذكر في بنية الصادرات، كما تؤكده نتائج معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الصادرات الموضحة في الشكل الموالي:

شكل (2)

معامل هيرفندال– هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر

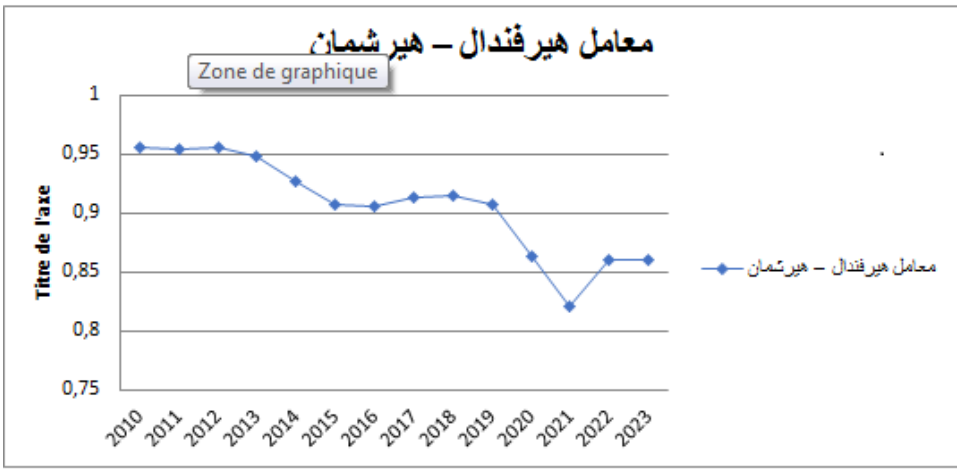

المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (04)

يتضح من الشكل رقم (02) الضعف الكبير في تنويع الصادرات الجزائرية لأن قيمة المعامل هيرفندال – هيرشمان قريبة جدا من الواحد خلال فترة الدراسة، مما يدل على التركيز الكبير للصادرات في الجزائر على قطاع المحروقات، إلا أنه بالملاحظة في الشكل نجد أن قيمة المعامل تتناقص مع مرور السنوات، حيث أن القيمة التي سجلها المعامل سنة 2010 أعلى من قيمة المعامل سنة2023، ما يعني انخفاض تركيز الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات وارتفاع صادرات باقي القطاعات، وهذا ما يدل على أن الجزائر حققت انجازات مهمة ولو بشكل ضعيف في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي وبذلت جهودا ملموسه تظهر نتائجها في تطور إسهامات قطاعات خارج قطاع المحروقات في تنويع الصادرات الجزائرية.

تنويع الإيرادات الحكومية:

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي تعتبر من أهم موارد الدولة، وتقسم إيرادات الدولة إلى إيرادات المحروقات، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائيه، إيرادات غير جبائيه) وهبات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(3)

هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (نسبة مئوية %)

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	ايرادات خارج المحروقات					هبات
				إيرادات جبائية				إيرادات غير جبائية	
				الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	حقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع		
2010	100	66,13	33,87	12,79	11,72	4,14	0,90	4,32	0,00
2011	100	68,73	31,11	11,83	9,89	3,84	0,82	4,89	0,00
2012	100	66,01	33,99	13,60	10,29	5,33	0,88	3,89	0,00
2013	100	61,74	38,26	13,82	12,45	6,78	1,05	4,17	0,00
2014	100	59,05	40,95	15,36	13,39	6,46	1,23	4,50	0,00
2015	100	46,51	53,49	20,27	16,15	8,06	1,66	7,35	0,00
2016	100	34,85	65,15	21,71	17,37	7,62	1,87	16,57	0,00
2017	100	36,00	64,00	19,97	16,46	6,03	1,53	20,52	0,00
2018	100	42,29	57,71	17,63	16,07	4,75	1,29	17,99	0,00
2019	100	40,42	59,58	19,16	17,18	5,49	1,27	16,64	0,00
2020	100	34,07	65,94	20,98	18,52	5,82	1,23	19,40	0,00
2021	100	39,55	60,35	18,09	17,51	5,03	1,26	18,49	0,10
2022	100	59,76	40,24	12,86	13,68	3,56	0,99	9,15	0,00
2023	100	51.03	47.97	14.57	13.05	3.30	1.10	15,35	0,00

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2022،2021،2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،2012،2011)

يبين الجدول السابق زيادة الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (2010-2022) من 4392,9 مليار دج سنة 2010 إلى 9467,3 مليار دج سنة 2020، ذلك بسبب نمو مكونات الإيرادات العامة، وقد نمت مساهمة الايرادات خارج

المحروقات من إجمالي الايرادات بنسبة تراوحت ما بين (32%-66%)، حيث عرفت زيادة من 33,87% سنة 2010 إلى 40,24% سنة 2022، إلا أن إيرادات المحروقات تحتل الجزء الأكبر بالرغم من انخفاض نسبة مساهمته من إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت ما بين (70%-34%)، إذ بلغت نسبتها 66,13% من إجمالي الإيرادات سنة 2010، لتنخفض سنة 2023 حيث قدرت بنسبة 52,03 %، وتحتل الهبات والمساعدات الدولية المرتبة الأخيرة بنسبة جد ضعيفة، ما يعني على أن الجزائر حققت تنويع يذكر في بنية الإيرادات الحكومية، كما تؤكده نتائج معامل هيرفندال – هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة الموضحة في الشكل الموالي:

شكل(3)

معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة في الجزائر

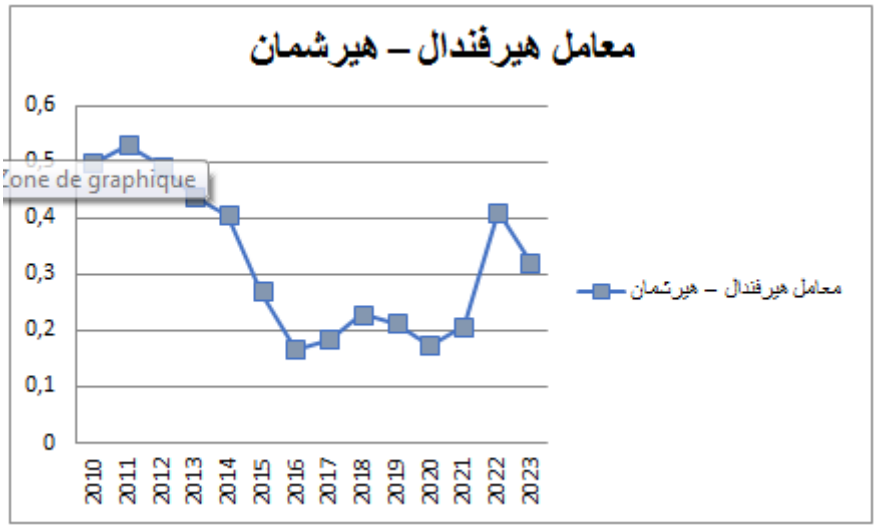

المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (06).

كانت قيمة مؤشر هيرفاندال-هيرشمان تتراوح قيمته من بين (0,1-0,6) خلال فترة الدراسة، خاصة خلال سنتان (2016-2020) حيث قدرت قيمة المؤشر هيرفاندال-هيرشمان بـ 0,1 قريبة من الصفر، وهو ما يعني أن الجزائر حققت تنويع يذكر في الإيرادات، وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية.

متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سطرت الحكومة عبر الوثيقة رؤية ومقاربة بعيدة الأجل تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح قوه صاعدة عبر جملة من التحولات الهيكلية على مدى العقد المقبل، على اساس ثلاثة مراحل للنمو: (لعجال، 2019، صفحة 126)

- مرحلة الإقلاع 2016 – 2019 : تتميز بتغير وتطوير حصه مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة؛
- المرحلة الانتقالية 2020 – 2025: التي تسمح بتحقيق وتثمين الإمكانات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛

- مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026 – 2030: التي تحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد حدد النموذج الجديد للنمو أهدافا للفترة 2020-2030: (هواري و سدي، 2019، الصفحات 226-227)

- تحقيق نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة)؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية (من 5.3 %سنة 2015 إلى 10% من آفاق PIB 2030)
- عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرض تنويع الصادرات؛
- تقليص نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030)

وركزت الوثيقة على: (لعجال، 2019، الصفحات 126-127)

- تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصاد المتسارع؛

ويتم ذلك عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مع بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات نسبة 10% من القيمة المضافة الصناعية آفاق 2030، وتحقيق نمو للفلاحة ب 6.5% وتراجع حصة البناء والأشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو 1.7% على طول المدة.

- تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو؛
- اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات؛
- إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات خارج المحروقات لضمان تنويع الاقتصاد؛
- إعادة توجيه استثمار الإدارات إلى المؤسسات لتقليص الأعباء على الخزينة العمومية والمديونية؛
- تحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل PGF لتقليص الجهود الرامية إلى تكدس رأس المال المادي لفائدة إنتاج والإبداع والابتكار والاستثمار في العوامل المساهمة في النجاح؛
- اعتماد سياسة داعمة للفعالية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير؛
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاع الفلاحية والصناعية والخدمات.

نقاط ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يمكن إجمال أهم نقاط الضعف التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر في: (سليم و وليد ، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، 2022، صفحة 56)

- مشكلة الدعم تمثل 14% من الناتج في سنة 2015 وهو غير عادل في معظمه؛
- التركيز على النفط كمورد أساسي؛

- مشكلة التمويل من خلال غياب الادخار وتحويل الفوائض المالية للخارج نتيجة غياب المناخ الاستثماري المناسب مما يساهم في الاعتماد على التمويل التضخمي وتمويل استثمارات طويلة الأجل بالائتمان قصير الأجل.

الخاتمة:

استعرضنا في دراستنا تقييما لمدى نجاح الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي، بالاعتماد على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لثلاث متغيرات التي تعتبر مؤشرات تعكس وقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والإيرادات العامة، وقد بينت نتائج الدراسة لحساب معامل هيرفندال-هيرشمان للتنويع، أن الاقتصاد الوطني مازال ريعي إلى حد كبير حيث لازال يرتكز بشكل كبير على قطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولم يتمكن من تحقيق تنويع القاعدة الانتاجية وتنويع المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات، إلا أن الجزائر تؤكد طموحها في أن تصبح قوة صاعدة من خلال التحولات الهيكلية على مدى العقد المقبل من خلال خيار الحكومة عبر الوثيقة رؤية ومقاربة بعيدة الأجل، والنموذج الاقتصادي الجديد ما بين 2019 إلى آفاق 2030.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط الأتية:

- يهدف التنويع الاقتصادي إلى تنويع القطاعات الانتاجية، وتنويع هيكل الصادرات السلعية، إضافة إلى تقليل من نسبة المخاطر والأزمات الاقتصادية المختلفة؛
- يشمل التنويع الاقتصادي عدة أشكال (التنويع الأفقي، التنويع الأسي، التنويع الجانبي، التنويع الشامل، التنويع الجغرافي، التنويع المالي)؛
- يتم تقييم التنويع الاقتصادي وفقا لمجموعة من المعايير من أهمها مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

كما أثبتت نتائج قياس مؤشر هرفيندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي بأن:

- الجزائر شهدت خطوات إيجابية في تنويع مصادر دخلها، وباتت جهودها تُثمر في ازدياد مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تسير الجزائر بخطى ثابتة، وإن كانت بطيئة، نحو تنويع اقتصادها، وتُثمر جهودها في زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الصادرات الجزائرية؛
- بدأت الجزائر تشهد تنوعًا في إيراداتها، مصحوبًا بانخفاض تدريجي في الاعتماد على الصادرات النفطية.

وتوصي هذه الدراسة بـ

- تنويع الصادرات من السلع من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة عالية لتصديرها إلى أسواق جديدة؛
- تنويع مصادر الإيرادات من خلال توسيع قاعدة مصادر الدخل الحكومي لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى غير قطاع المحروقات؛
- تقليل الاعتماد على إيرادات النفط لتمويل الإنفاق العام، والتركيز على تمويل داخلي من خلال الاستثمار والضرائب؛

- دعم الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار، مما يخلق فرصًا جديدة للنمو في مختلف القطاعات؛
- تعزيز الموارد البشرية من خلال العمل على الاستثمار في التعليم والتدريب، لضمان توفر القوى العاملة الماهرة اللازمة لدعم الصناعات الجديدة.
- تحسين البنية التحتية مما يُسهل ممارسة الأعمال التجارية ويجذب الاستثمارات؛
- تشجيع الابتكار لخلق منتجات وخدمات جديدة تُعزز تنافسية الاقتصاد الجزائري على الصعيد العالمي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أحلام هواري، و علي سدي. (08, 2019). التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 05*(02).

الحسابات الاقتصادية. (2023، 2022،2021،2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،2012،2011). الجزائر: المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية.

لعمرية لعجال. (04, 2019). النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية*(37).

ماردين محسوم فرج. (26-25 04, 2018). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016). *مجلة جامعة التنمية البشرية*.

مجلخ سليم ، و بشيشي وليد . (2022). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *Revue Algérienne d'Economie et gestion، 16*(1).

نجاة كورتل. (12, 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*(52).

نوي نبيلة. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 12*(3).

المراجع الأجنبية:

Martin, H. (2013). "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends. *The London School of Economics and Political Science*, 4-5. London.

NDJAMBOU, P. (2013). LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE : ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVES. *THÈSE DE DOCTORAT PRÉSENTÉE À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À CHICOUTIMI*.

Transliteration of Arabic References

- Aḥlām Hawwārī, ʻAlī sdy. (08, 2019). altnwyʻ al-iqtiṣādī fī baʻḍ al-buldān al-Muṣaddirah lil-Nafṭ : maʻa al-ishārah li-ḥālat al-Jazāʼir. Majallat al-Bashāʼir al-iqtiṣādīyah, 05 (02)
- al-Ḥisābāt al-iqtiṣādīyah. (2023, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022). al-Jazāʼir : al-Mudīrīyah al-Tiqniyah al-Mukallafah bālmḥāsbh al-Waṭanīyah
- Lʻmryh lʻjāl. (24, 2019). al-namūdhaj al-jadīd lil-numūw al-iqtiṣādī wālthfyz ʻalá al-istithmār fī al-Jazāʼir. Majallat al-Ḥuqūq wa-al-ʻUlūm al-Insānīyah, Dirāsāt iqtiṣādīyah (37).

- Mārdīn mḥswm Faraj. (26-25 24, 2018). Qiyās wa-taḥlīl altnwy‘ al-iqtiṣādī fī al-‘Irāq khilāl al-muddah (2004-2016). Majallat Jāmi‘at al-tanmiyah al-basharīyah.

- Mjlkh Salīm, bshyshy Walīd. (2022). Qiyās wa-taḥlīl altnwy‘ al-iqtiṣādī fī al-Jazā’ir lil-fatrah 1996-2019. Revue Algérienne d ’ Economie et gestion, 16 (1).

- Najāt kwrtl. (12, 2019). al-iqtiṣād al-Jazā’irī bayna wāqi‘ al-iqtiṣād alry‘y wa-rihānāt altnwy‘ al-iqtiṣādī – dirāsah taṭbīqīyah li-ḥisāb Mu’ashshir hyrfndāl. Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah wa-al-ljtimā‘īyah (52).

- Nuwī Nabīlah. (2018). altnwy‘ al-iqtiṣādī wa-al-numūw al-mustadām fī al-Duwal alnfṭyt-drāsh ḥālat aljzā’r-. Majallat al-Ḥuqūq wa-al-‘Ulūm al-Insānīyah, 12 (3).

- **الملاحق:**

- **ملحق(01): إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بملايير الدينارات)**

السنوات	الناتج الداخلي الخام	قطاع المحروقات	قطاعات أخرى	قطاعات أخرى					
				الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الادارات العمومية	خدمات الادارات العمومية	حقوق الرسوم على الواردات
2010	11991,6	4180,4	7063,5	1015,3	617,4	1257,4	2586,3	1587,1	747,7
2011	14519,8	5242,1	8423,1	1183,2	663,8	1333,3	2856,2	2386,6	854,6
2012	16208,7	5536,4	9594,8	1421,7	728,6	1491,2	3305,2	2648,1	1077,5
2013	16643,8	4968	10433,7	1640	765,4	1627,4	3849,6	2551,2	1242,2
2014	17205,1	4657,8	11308,9	1771,5	837	1794	4191	2715,4	1238,4
2015	16712,7	3134,2	12224,7	1935,1	919,4	1917,2	4553,1	2899,9	1353,8
2016	17514,6	3025,6	13093,4	2140,3	979,3	2072,9	4841,3	3059,6	1395,6
2017	18876,2	3699,7	15176,6	2219,1	1040,8	2203,7	5163,5	3072	1477,5
2018	20393,5	4548,8	15844,8	2421,6	1110,9	2346,6	5419,4	3002,8	1543,9
2019	20500,2	3991	15509,2	2529,1	1161,7	2492	5527,5	3178,7	1619,3
2020	18476,9	2575,1	15901,8	2546,9	1148,4	2367,3	5159,1	3199,6	1480,6
2021	22079,3	4912,1	17167,2	2688,3	1230,8	2578,2	5667,8	3398,1	1604
2022	27688,8	8617,4	19071,8	3207,8	1354,1	2896,4	6142,7	3695,9	1774,6
2023	32588,7	5237,2	25600,6	4204,4	2533,8	4206,9	6664,6	2671,1	1750,9

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2022،2021،2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،2012،2011)

ملحق(02): معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال – هيرشمان
2010	0,1295
2011	0,1407
2012	0,1248
2013	0,0987
2014	0,0867
2015	0,0661
2016	0,0652
2017	0,0675
2018	0,0708
2019	0,0631
2020	0,0612
2021	0,0667
2022	0,1018
2023	0,0354

المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (01).

- **ملحق(03): الإسهام في إجمالي الصادرات السلعية (ملايين الدولارات الأمريكية)**

السنوات	اجمالي الصادرات	قطاع المحروقات	خارج قطاع المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	57762	56143	1619	305	165	1089	0	27	33
2011	73802	71662	2140	357	162	1495	0	36	16
2012	72620	70571	2048	314	167	1519	0	30	18
2013	65823	63662	2161	402	108	1608	0	25	18
2014	61172	58362	2810	323	110	2350	2	15	10
2015	35138	33081	2057	239	105	1665	0	17	11
2016	29698	27917	1781	327	84	1299	0	53	18
2017	35132	33203	1930	349	73	1410	0	78	20
2018	41144	38929	2249	373	93	1626	0	90	33
2019	35323	33255	2079	408	96	1445	0	83	36
2020	21932	20022	1916	437	71	1287	0	77	37
2021	38632	34137	4579	576	182	3486	1	188	63
2022	65626	59711	5978	269	263	5086	2	84	111
2023	65526	59711	5978	269	263	5086	2	84	111

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017،2018،2019،2020،2021،2022)

ملحق(04): معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الصادرات في الجزائر

السنوات	معامل هيرفندال – هيرشمان
2010	0,95526
2011	0,95375
2012	0,95502
2013	0,94775
2014	0,92742
2015	0,90785
2016	0,90534
2017	0,91319
2018	0,91486
2019	0,90743
2020	0,8634
2021	0,82058
2022	0,86043
2023	0,86043

المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (03).

- **ملحق(05): الإيرادات العامة (بملايير الدينارات)**

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	ايرادات خارج المحروقات					
				ايرادات جبائيه				ايرادات غير جبائيه	هبات
				الضريبة على المداخيل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	تسجيلات وطوابع		
2010	4392,9	2905	1487,8	561,7	514,7	181,9	39,7	189,8	0
2011	5790,1	3979,7	1801,4	684,7	572,6	222,4	47,4	283,3	0
2012	6339,3	4184,3	2155	862,3	652	338,2	56,1	246,4	0
2013	5957,5	3678,1	2279,4	823,1	741,6	403,8	62,5	248,4	0
2014	5738,4	3388,4	2349,9	881,2	768,5	370,9	70,8	258,5	0,1
2015	5 103,10	2373,5	2729,6	1034,5	824,3	411,2	84,7	374,9	0
2016	5110,1	1781,1	3329	1109,2	887,8	389,4	95,8	846,8	0
2017	6047,9	2177	3870,9	1207,6	995,3	364,8	92,6	1240,9	0
2018	6826,9	2887,1	3939,7	1203,8	1097,1	324,2	88,4	1228	0
2019	6601,6	2668,5	3933,1	1264,7	1134,1	362,1	83,7	1098,6	0
2020	5640,9	1921,6	3719,4	1183,4	1044,7	328,2	69,3	1094,2	0
2021	6597,5	2609,2	3981,9	1193,2	1155,2	331,8	83,3	1219,9	6,5

2022	9467,3	5657,7	3809,6	1217,6	1295,2	336,9	93,7	866,4	0
2023	10718,1	5577	5141,1	1562	1399,1	354,1	117,9	1645,5	0

(إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية، 2023،

2022،2021،2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014،2013،2012،2011)

- **ملحق(06): معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة في الجزائر**

السنوات	معامل هيرفندال – هيرشمان
2010	0,4957
2011	0,5293
2012	0,4936
2013	0,437
2014	0,4047
2015	0,2665
2016	0,1674
2017	0,184
2018	0,2286
2019	0,2128
2020	0,1726
2021	0,2068
2022	0,4118
2023	0,3212

- المصدر: مخرجات Excel، بالاعتماد الملحق رقم (05).